وقد توهم بعض الشراح ان السوفسطائية انما ينكرون
الحقايق الموجودة في الخارج ولما كان مقتضى هذا التوهم
انهم لا يلزمهم بنفيهم المذكور ثبوت بعض ما نقوا ثبوته
بنفيهم المذكور ليس من الحقايق الموجودة في الخارج
تكلف هذا البعض في توجيه الزامهم بنفيهم المذكور
ثبوت بعض ما نقوا حيث قال اذا ثبت النفي ثبتت
الحقيقة الموجودة في الخارج لان النفي قسم من الحكم
والحكم تصديق والتصديق قسم من العلم الذي هو قسم
من الكيفيات النفسانية على التحقيق التي هي قسم من
العرض الذي هو قسم من الموجود في الخارج ويرد عليه
ان العلم امر خفي ولذا اختلف المتكلمون في وجوده فذهب
اكثرهم الى انه لا وجود له وانما هو من النسب
والاضافات وحيث كان العلم امرا خفيا فكيف يمكن
الزامهم بامر خفي والحال انهم ينكرون اجلى البديهيات
لانهم لهم ان يقولوا لا نسلم ان العلم موجود بل هو من
جملة المخيلات والادلة المثبتة له مخيلات باطلة
كيف يثبت وقد انكر وجوده جماعة مثبتة للحقايق
فان قيل لا حاجة في توجيه الالزام على تقدير ان
يكون انكارهم مقصورا على الموجودات في الخارج
الى التكلف السابق حيث جعل النفي قسما من الحكم
الى اخر ما سبق لان الالزام يتحقق بدونه لان تردد
الى الالزام انما هو في التحقق حيث قال ان لم يتحقق
نفي الماشا فقد ثبتت وان تحقق الخ وحيث كان
تردد الالزام في التحقق فالتحقق معناه الوجود في
الخارج ويصير معنى الترديد حينئذ ان لم يوجد في
الخارج

الخارج نفي الماشا فقد ثبت شيء منها وان وجد النفي
في الخارج فقد ثبت امر موجود في الخارج وهو النفي
فالجواب انه ليس المراد بالتحقق في تردد الالزام
معناه الحقيقي وهو الوجود في الخارج بل المراد به الثبوت
في نفس الامر الذي هو اعم من الوجود في الخارج اي
سبوت النفي في نفسه وان كان معدوما في الخارج لانه
لو كان المراد به معناه الحقيقي الذي هو الوجود في
الخارج لبطلت الملازمة في الشق الاول من ترديد
الالزام وهو ان لم يتحقق نفي الماشا فقد ثبتت لانه يصير
معناه ان لم يوجد النفي في الخارج يلزم وجود الماشيا
في الخارج مع انه لا يلزم من عدم وجود نفي الاشياء في
الخارج وجود الاشياء في الخارج لجواز ان يكون النفي
المتصف به جميع الاشياء ثابتا في نفسه معدوما في الخارج
فلا توجد الاشياء في الخارج لان ثبوت النفي في نفسه
مانع من وجود الاشياء في الخارج فتامل قوله وان
تحقق اي نفيكم لثبوت الاشيا قوله والنفي حقيقة
جملة حالية قوله لكونه اي النفي نوعا اي قسما من اقسام
الحكم اذ الحكم ينقسم الى ايجابي وسلبي اي والحكم حقيقة
من الحقايق فليكن النفي حقيقة من الحقايق لان ما كان
قسما من شيء هو قسم من آخر كان قسما من ذلك الشيء الاخر
قوله فقد ثبت شيء ايجاب جزئي والمراد بالشيء الذي
ثبت نفي جميع الاشيا قوله فلم يصح نفيها اي نفي ثبوتها
في نفس الامر على الاطلاق اي كما قلتم لاشيء من الاشيا
بثابت في نفس الامر وانما فرع عدم صحة نفيها على
الاطلاق على قوله فقد ثبت شيء منها الذي هو ايجاب جزئي

Copyright © King Saud University